الحوار المُهيكل

معلومات أساسية عن

المسار الاقتصادي

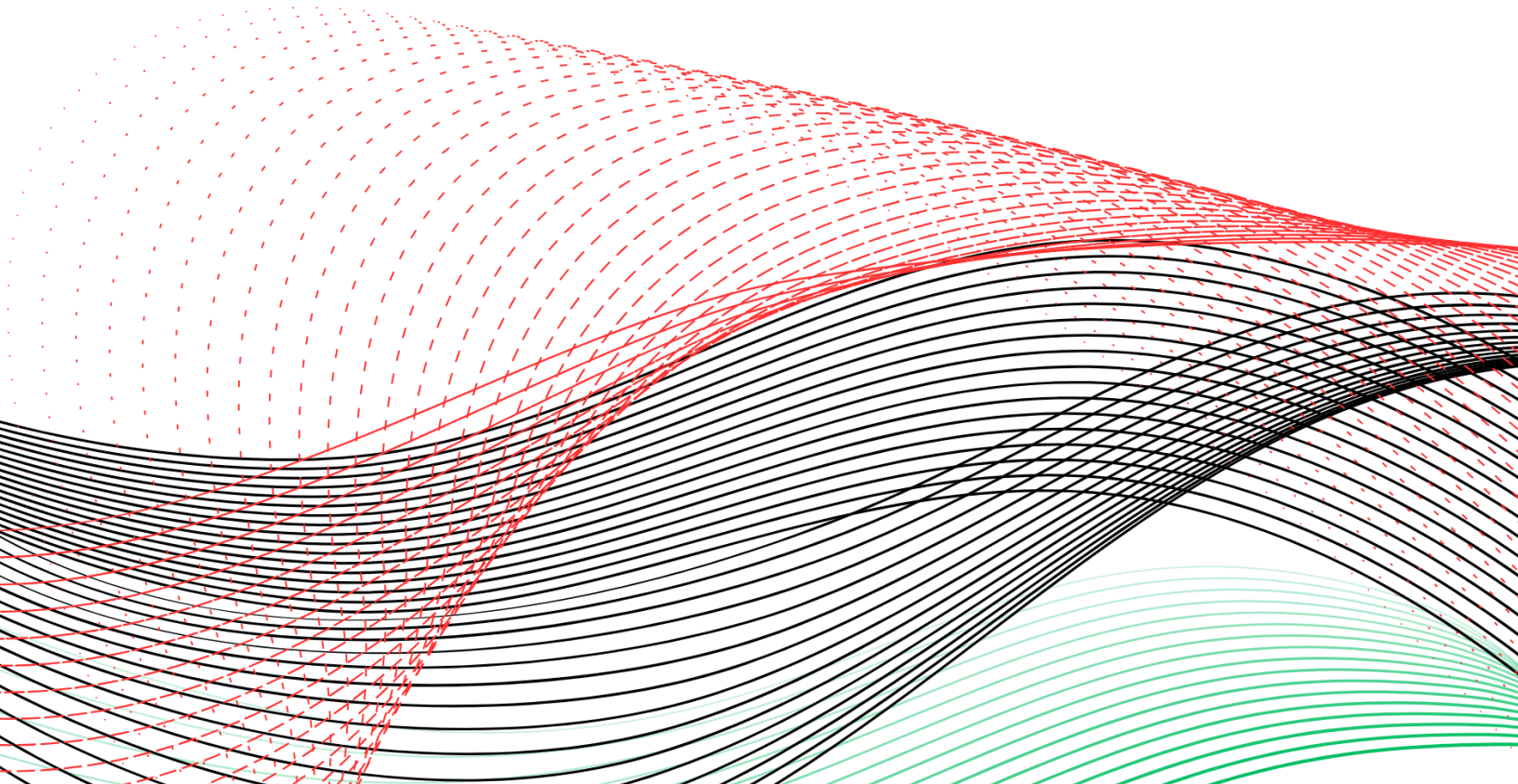

يهدف الحوار المُهيكل إلى إعداد مجموعة من (1) التوصيات الملموسة التي تتناول المشكلات الأكثر إلحاحاً والمتعلقة بالسياسات والحوكمة وذلك لتهيئة بيئة مواتية للانتخابات و(2) مقترحات تتناول السياسات العامة والتشريعات للوقوف على مسببات النزاع القائمة منذ فترات مطولة بغية الخروج برؤية وطنية موحدة ترسم الطريق نحو مرحلة الاستقرار الدائم. وعليه، اتفق أعضاء المسار الأمني على الوقوف على الإشكاليات التالية:

الحوكمة المالية والإدارة المالية العامة

تعدّ الحوكمة المالية السليمة والإدارة المالية العامة الناجعة أمران أساسيان لاستقرار الاقتصاد والخدمات العامة الموثوقة وتعزيز ثقة الناس في مؤسسات الدولة. وفي ليبيا، ما تزال هذه الأسس مشوبة بالهشاشة إلى حد كبير ويعزى ذلك بالدرجة الأساس إلى عدم وجود ميزانية وطنية موحدة لفترات طويلة، بل وأيضاً إلى الانقسام السياسي والمؤسسي الذي طال أمده. ومنذ 2014، يدار الإنفاق العام عبر ترتيبات يشوبها الانقسام كالمخصصات المؤقتة والآليات خارج إطار الميزانية والتمويل الموازي. وقد أدت هذه الممارسات إلى إضعاف الانضباط المالي وتدني مستوى الشفافية والرقابة وصعوبة التخطيط على المدى البعيد.

والانفاق العام مقيد بشكل كبير مع وجود هامش محدود لإجراء التعديلات. ففي 2025، شكلت المرتبات ما يقارب 54 بالمائة من إجمالي الإنفاق، بينما شكل الدعم حوالي 25 بالمائة. وهذا يترك حيزاً مالياً محدوداً للمجالات ذات الأولوية كالبنى التحتية والرعاية الصحية والتعليم والتنمية الاقتصادية. ويشكل دعم الوقود على وجه الخصوص عبئاً ثقيلاً، إذ تقدر بعض المصادر بأن قيمته تصل إلى 9 مليار دولار أمريكي سنوياً. وقد أفسح ضعف الإدارة والرقابة المجال للقيام بعمليات مهولة من تسريب الوقود وتهريبه وخسائر مرتبطة بممارسات غير سوية في قطاع الوقود تقدر بـ 3 إلى 5 مليار دولار أمريكي في 2024 لوحدها. وتشكل هذه الخسائر ضغوطاً إضافية على المالية العامة واحتياطي العملة الأجنبية.

وقد ارتفع الدين العام بشكل حاد. فبموجب الوثائق الرسمية الصادرة عن مجلس النواب، وصل إجمالي الدين العام إلى ما يقارب 303 مليار دينار ليبي في أواخر 2025. ويعكس ذلك الإسراف المستمر في الإنفاق والالتزامات غير الممولة وضعف الضوابط على الإنفاق.

وتزيد مواطن الضعف التي تشوب الاقتصاد الكلي من تعقيد هذه التحديات. فإيرادات ورسوم النفط تشكل حوالي 85.4 بالمائة من الدخل الحكومي، الأمر الذي يعرض التخطيط المالي لتقلبات أسعار النفط العالمية بشكل كبير وتعطل الإنتاج. وتظل الإيرادات غير النفطية التي يتم تحصيلها من الضرائب والجمارك والاتصالات اللاسلكية هامشية حيث تصل نسبتها إلى حوالي 2.4 بالمائة. وفي 2025، وصلت التحويلات المالية من إيرادات ورسوم النفط إلى مصرف ليبيا المركزي إلى 22.1 مليار دولار أمريكي بينما وصلت استخدامات العملة الأجنبية إلى 31.1 مليار دولار أمريكي، الأمر الذي تسبب في عجز وصل إلى ما يقارب 9.0 مليار دولار أمريكي. وغُطي هذا العجز من خلال العائدات على ودائع المصرف المركزي ومحفظة السندات واحتياطيات الذهب. لذا فإنه بدون وجود إيرادات غير نفطية أقوى وضوابط أفضل على الطلب على الواردات، فإن الاعتماد المستمر على احتياطي الدخل قد يؤدي إلى تآكل هوامش الأمان الخارجية لليبيا.

وعلى مستوى الأسر المعيشية، يستمر التضخم والنقص المزمن في السيولة في إضعاف القوة الشرائية وتقويض الثقة في المؤسسات المالية. الأمر الذي يؤثر على الأعمال التجارية الصغيرة والاقتصاد غير الرسمي على نحو خاص. وفي غياب إطار موحد وشفاف ومتوازن للميزانية، فإن هذه الضغوط تهدد بمزيد من الإخلال باستقرار المالية العامة وتوسيع هوة التباين في الخدمات المقدمة في جميع المناطق. ويؤدي الاعتماد المستمر على إيرادات واحتياطي النفط في تمويل العجز الهيكلي إلى تقويض هوامش الأمان المالي، مما يقيد قدرة الدولة على امتصاص الصدمات الاقتصادية وادامة الخدمات الأساسية العامة والمالية.

المخاطر في حال عدم المعالجة: في حال استمرار مواطن الضعف هذه، فإن ليبيا بصدد التعرض لخطورة الاضطراب المالي وتراجع احتياطي العملة الأجنبية والمزيد من التراكم في الدين العام الذي لا يمكن له أن يستدام. كما إن الاعتماد المستمر على إيرادات واحتياطيات النفط في تغطية العجز الهيكلي يمكن أن يحدّ من قدرة الدولة على الاستجابة للصدمات الاقتصادية وتمويل الخدمات الأساسية.

أسئلة إرشادية

- ما هي الخطوات العملية اللازمة للانتقال من ممارسات الإنفاق المبنية على الانقسام إلى ميزانية وطنية موحدة وشفافة؟
- كيف يمكن إدارة النفقات المرتبطة بالمرتبات والدعم على نحو يتحرى الاستدامة بشكل أكبر وفي الوقت نفسه الحد من أن يؤثر ذلك سلباً على الفئات الضعيفة، بالأخص النساء؟

- ما هو الحد الأدنى من معايير التقارير المالية التي يجب أن تنطبق على جميع المؤسسات العامة للنهوض بالشفافية؟

إدارة النفط والموارد السيادية والابتعاد عن الاقتصاد الريعي

ما يزال الاقتصاد الليبي يعتمد اعتماداً كبيراً على النفط والغاز. وتشكل إيرادات النفط والغاز جلّ مدخولات الدولة وإيراداتها من العملة الأجنبية، الأمر الذي جعل من حوكمة هذا القطاع مسألة تمس استقرار البلاد. وعليه، فإن المؤسسة الوطنية للنفط والشركات التابعة لها تضطلع بدور حيوي ليس فقط في الحفاظ على مستوى الإنتاج وإنما أيضاً في حماية مقدرات البلاد التي تعود ملكيتها لكل الليبيين. وعلى الرغم من هذا الدور المركزي، إلا أن تحديات الحوكمة والشفافية التي طال أمدها تواصل إضعاف هذا القطاع.

ومن بين أبرز الشواغل محدودية الإفصاح عن مستويات الإنتاج والإيرادات وتدفقات الأموال، بالإضافة إلى مواطن الضعف التي تشوب آليات الشراء والتعاقد والمخاطر التشغيلية المرتبطة بالبنى التحتية المتهالكة والصيانة المنقوصة. إن أوجه القصور هذه مجتمعةً تزيد من احتمالات عرقلة عجلة الإنتاج والإخلال بها ومن التقلبات في الإيرادات الأمر الذي يؤثر تأثيراً مباشراً على قدرة البلاد على دفع المرتبات وتمويل الدعم وتقديم الخدمات الأساسية. وتشكل الجهود التي تبذلها المؤسسة الوطنية للنفط مؤخراً للنهوض بالشفافية وإعداد تقاريرها تقدماً هاماً، إلا أن الحفاظ على هذه المكاسب أمر لا يمكن تحقيقه ما لم يقترن ذلك بمعايير واضحة للإفصاح ورقابة مستقلة ودعم مؤسسي متسق.

وبالمثل، تواجه الأصول السيادية التي تديرها بالدرجة الأساس المؤسسة الليبية للاستثمار تحديات معقدة. إذ كان الهدف من التجميد الدولي للأصول الحفاظ على ثروات البلاد، إلا أن القيود التي طال أمدها أسهمت في انخفاض قيمة هذه الأصول بشكل تدريجي من خلال التضخم وضعف العائدات وتكاليف خدمات الإيداع التي لم تتوقف. وفي الوقت نفسه، فإن التشظي السياسي والرقابة المحدودة تعني بأن أي حصول على هذه الأموال سابق لأوانه أو أي إدارة ضعيفة لها قد تعرضها لسوء الإدارة أو سطوة السياسيين عليها أو الفساد أو تقويض دورها كاحتياطي استراتيجي للأجيال المستقبلية.

وقد عزز الاعتماد الكبير على عائدات النفط من نموذج الاقتصاد الريعي الذي ينطوي على توزيع الدولة للدخل بدلاً من تحقيق نمو على نطاق أوسع. وهذا

النمـوذج يحـد مـن فـرص التنـوع الاقتصـادي ويضـعف مـن التنميـة فـي القطـاع الخـاص ويعـرض الاقتصـاد لوقـع الصـدمات التـي تخلفهـا أسـعار الـنفط وعرقلـة عجلـة الإنتـاج بشـكل كبيـر. ويتطلـب الابتعـاد عـن هـذا الـنمط إدارة أقـوى لإيـرادات الـنفط وشـفافية أكبـر حـول كيفيـة إدارتهـا وإنفاقهـا وتوسـعاً تـدريجياً فـي النشـاط الاقتصـادي غيـر النفطـي. كمـا يسـتلزم أيضـاً إدارة الثـروات السـيادية علـى نحـو يتسـق وأولويـات وطنيـة للتنميـة تتسـم بالوضـوح وطـول الأمـد عوضـاً عـن الضغوط السياسية قصيرة الأمد.

المخـاطر فـي حـال عـدم المعالجـة: فـي حـال بقـاء هـذه الإشـكاليات دون حـل، تقـف ليبيـا أمـام خطـورة اسـتمرار التقلبـات الاقتصـادية وتكـرار الأزمـات الماليـة وتراجـع ثقـة المـواطنين بشـكل أكبـر. ويمكـن لـلإدارة الضـعيفة لإيـرادات الـنفط والأصـول السـيادية أن تسـرع مـن نضـوب المـوارد دون أن يكـون هنـاك مـردود مسـتدام علـى التنميـة، وفـي الوقـت نفسـه يمكـن لتعـرض القطـاع النفطـي لصـدمات أن يفـرض تـدابير فجائيـة علـى السياسـات العامـة تضـر بـالمواطن وأصحاب الأعمال التجارية.

أسئلة إرشادية

- مـا هـي معـايير الشـفافية التـي يجـب أن يحـتكم إليهـا انتـاج الـنفط وإيراداتـه وعقوده؟
- مـا هـي الضـمانات اللازمـة لضـمان حمايـة الأصـول السـيادية ومواءمتهـا مـع أهداف التنمية طويلة الأمد؟
- كيـف يمكـن اسـتخدام إيـرادات الـنفط علـى نحـو اكثـر فاعليـة لـدعم التنـوع الاقتصادي؟
- كيـف يمكـن لإدارة الطاقـة فـي ليبيـا دمـج الاسـتدامة البيئيـة، بمـا فـي ذلـك المخـاطر المناخيـة والإيكولوجيـة، لضـمان الثبـات علـى صـعيد الـبلاد علـى المدى الطويل؟

إعادة الهيكلة الاقتصادية وتحفيز القطاع الخاص والتنوع الاقتصادي (بما في ذلك الإصلاحات في نظام الدعم)

مـا يـزال النشـاط الاقتصـادي غيـر المقتـرن بـالنفط فـي ليبيـا محـدوداً للغايـة، إذ تشـكل الزراعـة والصـناعة والخـدمات مجتمعـةً أقـل مـن **10 بالمائـة مـن النـاتج المحلـي الإجمـالي**، فـي حـين أن معظـم الوظـائف تتركـز فـي القطـاع العـام والشـركات المملوكـة للدولـة. وهـذه الهيكليـة الاقتصـادية تحـد مـن الإنتاجيـة وتعيـق خلـق فـرص العمـل لا سـيما بالنسـبة للشـباب والنسـاء والأشـخاص ذوي

الإعاقة. ونتيجة لذلك، يعتمد العديد من الليبيين على الوظيفة العمومية ليس بسبب نجاعة هذا الخيار وإنما لندرة الفرص البديلة. ووصل معدل البطالة الكلي إلى **18.6 بالمائة** من نسبة القوى العاملة، الأمر الذي يضع ليبيا ضمن الدول التي تعاني من أعلى معدلات البطالة في العالم وبما يعكس تحديات هيكلية متجذرة تمس الاقتصاد الكلي. وترتفع نسبة البطالة في أوساط النساء والشباب والمنطقة الجنوبية بشكل كبير.

ويواجه القطاع الخاص عراقيل متعددة ومستمرة. وتعاني الشركات من صعوبة في الحصول على التمويل، وذلك نظراً للنقص المزمن في السيولة وانخفاض مستويات الإقراض المصرفي، والتي تبلغ نحو **12 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي**. كما يواجه رواد الأعمال الحرة لوائح معقدة وحقوق مبهمة تخص ملكية العقارات والأراضي وقوانين تجارية عفا عليها الزمن وقصور في تفعيل العقود. إن هذه التحديات تثني عن الدخول في استثمارات وتُبقي العديد من الشركات في القطاع غير الرسمي، وترفع تكلفة ممارسة الأعمال التجارية. كما تؤدي الثغرات في البنية التحتية الرقمية، وتفاوت فرص الوصول إلى خدمات الحكومة الإلكترونية بين المناطق، إلى زيادة تكاليف التعاملات المالية وتعميق الانقسام الاقتصادي.

وما يزال الدعم، ولا سيما دعم الوقود، يُحدث تشويهاً في الحوافز الاقتصادية. ورغم أنه صُمم لدعم الأسر المعيشية، إلا أنه يعود بالنفع في الغالب على الفئات ذات الدخل المرتفع، ويشجع على الهدر والتهريب ويُلقي بعبءٍ ثقيلٍ على المالية العامة. وتُظهر التجارب الدولية أن إصلاح نظام الدعم من شأنه أن يدعم النمو والعدالة شريطة أن يكون تدريجياً ومُحكَم الترتيب ومصحوباً بتدابير مستهدفة للحماية الاجتماعية تعمل على حماية الأسر ذات الدخل المنخفض والأسر الأكثر احتياجاً.

ويُتيح التحول الرقمي وتعزيز الشمول المالي فرصاً مهمة لإطلاق العنان للنمو غير النفطي؛ إذ إن توسيع نطاق المدفوعات الرقمية والخدمات العامة عبر الإنترنت وإمكانية الوصول إلى المنتجات المالية الرسمية من شأن أن يُقلل من الإجراءات البيروقراطية ويُخفض تكاليف ممارسة الأعمال ويُعزز الشفافية. كما يمكن لهذه الإصلاحات أن تُساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو وخلق فرص العمل، فضلاً عن الحد من الاعتماد على النقد وتعزيز الرقابة، شريطة ضمان حماية المستهلك وسهولة الوصول وبناء الثقة في الأنظمة الرقمية.

المخاطر في حال عدم المعالجة: إذا ظلت القطاعات غير النفطية غير متطورة، فإن ليبيا تواجه خطر تفاقم البطالة—لا سيما بين النساء والشباب—وتزايد الاعتماد طويل الأمد على الأجور العامة والإيرادات النفطية. كما أن استمرار العوائق أمام نمو القطاع الخاص قد يدفع بالمزيد من الأنشطة

الاقتصادية نحو القطاع غير الرسمي ويُضعف الإنتاجية ويُقيّد فرص الدخل المتاحة خارج نطاق الدولة.

أسئلة إرشادية

- ما هي الإصلاحات التي يمكنها، بأقصى قدر من الفعالية، تحسين بيئة الأعمال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز فرص العمل، بما في ذلك للنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة؟
- كيف يمكن تصميم إصلاح الدعم بحيث يحمي الأسر منخفضة الدخل، مع الحد من الهدر المالي؟
- ما الدور الذي يمكن أن تؤديه الرقمنة (التحول الرقمي) في دعم نمو القطاع الخاص وتعزيز الشفافية؟

التنمية المتوازنة، وبناء الدولة، والعدالة الاقتصادية

لا تزال ثروات ليبيا من النفط والغاز شديدة المركزية، إذ إن غالبية العائدات تُدار على المستوى الوطني المركزي. وقد أسهم هذا الوضع في استمرار التفاوتات الإقليمية وتفشي التصورات القائلة بالإقصاء؛ إذ يؤثر التوزيع غير المتكافئ للموارد على إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية والاستثمار في البنية التحتية والفرص الاقتصادية، مما يُضعف الثقة في المؤسسات العامة ويُؤجج التنافس على عائدات الدولة بدلاً من التعاون حول الأولويات الوطنية المشتركة.

كما إن عدم وجود نظام شفاف وقائم على القواعد لتوزيع الثروة الوطنية أدى إلى الحد من التخطيط طويل الأمد وإضعاف الحوكمة المحلية. وتتسم البنية التحتية والخدمات العامة بتفاوت في مستويات التطور عبر أرجاء البلاد، حيث تعاني المناطق الجنوبية والمناطق المتأثرة بالنزاعات بصفة خاصة من نقص في الخدمات. وضمن هذه المناطق، تواجه النساء والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة عقبات إضافية تحول دون حصولهم على الخدمات العامة وفرص العمل والفرص الاقتصادية، مما يؤدي إلى تعميق الفوارق الاجتماعية والاقتصادية.

وتسعى المقترحات حول اللامركزية والتشارك في الإيرادات إلى معالجة هذه التحديات من خلال تخصيص حصص واضحة ومتوقعة من الإيرادات الوطنية للمستويات المركزية والإقليمية والبلدية. وتشير التجارب الدولية إلى أن الأنظمة الناجحة توازن بين "العدالة العمودية" — أي التوزيع العادل للموارد بين مختلف مستويات الحكومة — و"العدالة الأفقية" — أي الإنصاف والمساواة فيما بين المناطق المختلفة. كما أن استخدام المؤشرات

الاجتماعية والديموغرافية والتنموية ضمن صيغ التخصيص من شأنه أن يساعد في ضمان وصول الموارد إلى المناطق ذات الاحتياجات الأشد إلحاحاً، والحد من أوجه عدم المساواة على المستويين الإقليمي والاجتماعي.

استشرافاً للمستقبل، فإن الضغوط الديموغرافية والتحول العالمي في الطاقة والمخاطر المناخية المتنامية —بما في ذلك الفيضانات والجفاف وندرة المياه— تجعل من التنمية المتوازنة والمرنة أمراً أكثر إلحاحاً. لذا فإن وجود رؤية وطنية متسقة وطويلة الأمد للتنمية من شأنه أن يساعد في تحويل ثروة ليبيا من الموارد من مصدرٍ للانقسام إلى ركيزةٍ للتماسك الوطني والعدالة الاقتصادية وبناء الدولة المستدام.

المخاطر في حال عدم المعالجة: إذا استمرت التفاوتات الإقليمية ومشاعر الإقصاء، فإن ليبيا تواجه خطر تفاقم التشظي الاجتماعي واستمرار التنافس على عائدات النفط. وقد تؤدي التنمية غير المتكافئة إلى زيادة إضعاف الثقة في مؤسسات الدولة وتقويض الحوكمة المحلية وتفاقم حالة انعدام الاستقرار والصراعات، لا سيما في المناطق المهمشة. وبمرور الوقت، فإن الفشل في انتهاج مسار تنموي متوازن وشامل يمكن أن يحد من قدرة البلاد على إدارة الصدمات المناخية والاقتصادية، مما يؤخر عملية بناء الدولة ويقلص فرص تحقيق سلام دائم ووحدة وطنية.

أسئلة إرشادية

- ما هي المبادئ التي ينبغي أن تُرشد التوزيع العادل والشفاف للثروة على مختلف المناطق، وتحقيق العدالة الاقتصادية للجميع، بمن فيهم النساء والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة؟
- كيف يمكن للامركزية تعزيز تقديم الخدمات المحلية مع الحفاظ على التماسك الوطني؟
- كيف يمكن للتخطيط التنموي تلبية الاحتياجات المحددة الخاصة بالمرأة وذوي الإعاقة والتفاوتات الإقليمية بشكل متزامن؟
- كيف يمكن لجهود التنمية المتوازنة وبناء الدولة أن تدمج تدابير التخفيف من المخاطر المناخية والبيئية لضمان المرونة طويلة الأمد والوصول العادل إلى الخدمات في جميع المناطق؟

السياسات الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي الكلي

ما يزال الاستقرار الاقتصادي في ليبيا يتعرض للتقويض جراء ارتفاع معدلات التضخم والنقص المستمر في السيولة النقدية والاختلالات القائمة في سوق الصرف الأجنبي. ورغم تعديل سعر الصرف الرسمي مرتين في غضون أقل

مـن عـام، إلا إن هنـاك فجـوة كبيـرة مـا تـزال تفصـله عـن السـوق الموازيـة؛ وهـي فجـوة تعكـس مشـكلات هيكليـة أعمـق وضـغوطاً مسـتمرة علـى الماليـة العامـة وتدني مستوى الثقة في الإدارة الاقتصادية.

ومـا يـزال القطـاع المصـرفي هشـاً، ويواجـه صـعوبات فـي دعـم النشـاط الاقتصـادي؛ إذ تعـاني البنـوك نقصـاً مزمنـاً فـي السـيولة، وتقـدم ائتمانـاً محـدوداً للشـركات والأسـر، كمـا لا تـزال تتـأثر بقيـود متصـلة بالحوكمـة والقـدرات المؤسسـية. كمـا إن عـدم اكتمـال التوحيـد المؤسسـي والتـدخلات السياسـية يزيـد مـن تقـويض فعاليـة هـذا القطـاع. ومـن ثـم، فـإن تعزيـز الإشـراف المصـرفي وتحـديث اللـوائح التنظيميـة وتحسـين الحوكمـة واسـتعادة ثقـة الجمهـور تُعـد خطوات جوهرية نحو بناء نظام مالي أكثر استقراراً وكفاءة.

ويُعـدّ التنسـيق الفعّـال بـين السياسـة النقديـة والماليـة أمـراً بـالغ الأهميـة لاسـتعادة اسـتقرار الاقتصـاد الكلـي. فعنـدما لا يكـون هنـاك توافـق بـين الإنفـاق الحكـومي والاقتـراض والقـرارات النقديـة، تتزايـد الضـغوط التضـخمية وتتفـاقم مشـاكل السـيولة وتسـتمر اخـتلالات ميـزان النقـد الأجنبـي. وبـدون سياسـات اقتصـادية موثوقـة ومتسـقة، سـوف تسـتمر حالـة عـدم اليقـين فـي تثبـيط الاسـتثمار وإضعاف نمو القطاع الخاص وتناقص القدرة الشرائية للأسر.

المخـاطر فـي حـال عـدم المعالجـة: إذا بقيـت هـذه التحـديات دون حـل، فـإن ليبيـا سـتواجه خطـر اسـتمرار التضـخم لفتـرات طويلـة وتفـاقم عمليـات تزييـف العملـة واسـتمرار الضـغوط علـى النظـام المصـرفي. كمـا أن اسـتمرار حالـة عـدم الاسـتقرار قـد يـؤدي إلـى مزيـد مـن تنـاقص الثقـة فـي الـدينار وفـي المؤسسـات الماليـة، ممـا يـدفع بالمزيـد مـن الأنشـطة الاقتصـادية نحـو القطـاع غيـر الرسـمي والمعـاملات النقديـة. وبمـرور الوقـت، سـيؤدي ذلـك إلـى الحـد مـن الاسـتثمار وارتفـاع تكـاليف المعيشة وتقويض آفاق النمو المستدام والتعافي الاقتصادي.

أسئلة إرشادية

- مـا التـدابير التـي يمكـن أن تسـاعد فـي اسـتعادة الثقـة فـي النظـام المصرفي؟
- كيـف يمكـن تنسـيق السياسـات النقديـة والماليـة بشـكل أفضـل لتحقيـق استقرار الأسعار والسيولة؟
- مـا الخطـوات الـلازم اتخاذهـا لتقلـيص الفجـوة بـين أسـعار الصـرف الرسـمية والموازية؟

الشفافية والمساءلة الاقتصادية

تُعد الشفافية والمساءلة ركيزتين أساسيتين لحماية المال العام وإعادة بناء الثقة بين المواطنين والدولة. وفي ليبيا، تتولى عدة مؤسسات المسؤولية الرسمية عن الرقابة، ومن أبرزها ديوان المحاسبة وهيئة الرقابة الإدارية والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد. ومع ذلك، فإن المشهد الرقابي بحد ذاته يعاني من التشظي، إذ يتسم بوجود هياكل موازية وتداخل في الاختصاصات وتفاوت في الصلاحيات بين المناطق المختلفة. كما إن التدخلات السياسية والضغوط التي تمارسها الأطراف المسلحة والثغرات في القدرات المؤسسية تحدّ بشكل أكبر من فعالية هذه المؤسسات ومصداقيتها.

ويؤدي ضعف التنسيق بين الهيئات الرقابية والمؤسسات المالية والاقتصادية وأجهزة إنفاذ القانون إلى الحد من تأثير عمليات التدقيق والتحقيق. كما أن التفاوت في الممارسات والإجراءات ومعايير إعداد التقارير بين مختلف المناطق يقوّض الاتساق ويفتح ثغراتٍ في المساءلة. وفضلاً عن ذلك، فإن محدودية وصول الجمهور إلى البيانات المتعلقة بالميزانية والشؤون المالية والاقتصادية تزيد من تقييد الشفافية والرقابة العامة. وعليه، فإن توحيد وتحقيق الانسجام بين المؤسسات الرقابية وإجراءاتها ومعاييرها على مستوى البلاد بأسرها – مع ضمان صون الاستقلال المؤسسي – يُعد أمراً بالغ الأهمية لاستعادة فعالية الرقابة ونزاهتها.

ويمكن لمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص أن يؤديا دوراً داعماً حيوياً في مراقبة الإنفاق العام وصون نزاهة المؤسسات العامة. ولكي يكون هذا الدور فاعلاً ومؤثراً، لا بد أن يُتاح لهما وصولٌ آمن وموثوق إلى المعلومات، وقنواتٌ محمية للإبلاغ وكشف المخالفات، وفرصٌ حقيقية للمساهمة في عمليات صنع القرار، بما في ذلك تعيين القيادات داخل الهيئات الرقابية.

المخاطر في حال عدم المعالجة: إذا بقيت مؤسسات الرقابة منقسمة وضعيفة، فإن مخاطر إساءة استخدام الموارد العامة والفساد ستستمر مما يزيد من انعدام ثقة الجمهور. كما أن عدم اتساق الرقابة عبر المناطق قد يرسخ ثقافة الإفلات من العقاب، ويشوه المنافسة ويثبط عزيمة الاستثمارات المحلية والأجنبية.

أسئلة إرشادية

- كيف يمكن تعزيز المؤسسات الرقابية وتحسين التنسيق فيما بينها؟ وكيف يمكن ضمان تمثيل كافة شرائح المجتمع؟
- ما هي المعلومات التي ينبغي الإفصاح عنها علناً لتعزيز المساءلة؟

- كيــف يمكــن تمكــين المجتمــع المــدني والقطــاع الخــاص مــن مراقبــة المــوارد العامة بأمان، وإلزام مؤسسات الرقابة بمعايير عالية من النزاهة؟